أسواق المال بين الفكر الاقتصادي والشريعة الإسلامية

أحمد غزالة

كاتب وباحث في الاقتصاد الإسلامي

لا يمكن لكاتب في الفكر الاقتصادي أن يتجاهل طبيعة الأسواق في الحياة الاقتصادية، وبتتبع الأنشطة الاقتصادية نجد أنها تقوم على نوعين من الأسواق.

يتمثل النوع الأول في الأسواق الحقيقية، والتي يتم التعامل فيها على السلع الملموسة مثل الآلات والمعدات والسيارت والأجهزة، والمواد الغذائية ... إلخ، وكذلك يتم التعامل فيها على الخدمات مثل الاتصالات والمواصلات والاستشارات وغير ذلك من الخدمات، بينما يمثل النوع الثاني من الأسواق والذي يأت هذا البحث لإلقاء الضوء عليها؛ لأهميتها البالغة في الحياة الاقتصادية وهي أسواق المال، فهي تمثل شرايين الاقتصاد التي تغذيه بالأموال اللازمة لاستمرارية عمله بشكل سليم، فلو تم تشبيه الاقتصاد بجسم الإنسان فإن الأموال تمثل الدماء اللازمة لحياة هذا الجسم، ولا يمكن لهذه الدماء أن تتدفق داخل الجسم بلا شرايين تتدفق من خلالها، ومن هنا تمثل أسواق المال تلك الشرايين، فكلما كانت هذه الشرايين سليمة ومتسعة انعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد، وتختلف طبيعة هذه الأسواق داخل النظام الاقتصادي التقليدي عنها من خلال النظام الاقتصادي الإسلامي، وهذا ما ستتم محاولة توضيحة تفصيلاً.

أولاً: التعريف بأسواق المال

هي القنوات التي تنساب من خلالها الفوائض النقدية من أصحاب هذه الفوائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي التي تكون في حاجة إلى هذا الفائض كمورد للتمويل، ويمكن بلغة أخرى أن نُعرف أسواق المال أنها مكان يلتقي فيه المتعاملين من أصحاب الفوائض النقدية مع متعاملين آخرين في حاجة لهذه الفوائض لتوجيهها نحو الاستثمار.

ويلاحظ على هذا التعريف أن هذه السوق تعتني بعملية التمويل أيًا كان نوعها سواء كانت قروض أو صكوك مالية، وأيًا كان مدتها سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، أو الحقوق المترتبة عليها سواء ملكية

أو مديونية، أو وسيلة الاتصال بين طرفيه سواء مباشرة أو غير مباشرة، وأي كانت طبيعة طرفي المعاملة سواء كانوا أشخاص طبيعيين كالأفراد أو أشخاص معنويين كالشركات.

ثانيًا: أقسام سوق المال

تقسم أسواق المال إلى نوعين؛ يتميز كل نوع منها بخصائص معينة، هما: سوق النقد، وسوق رأس المال، وسوف نحاول التعرف على طبيعة كل نوع.

١- سوق النقد: هي سوق يتم التعامل فيها سواء إقراضًا أو اقتراضًا للتمويل قصير الأجل، ويعمل داخل هذه السوق البنك المركزي، والبنوك التجارية، وبيوت الصيرفة، وأهم الأدوات التي يتم التعامل عليها داخل هذه السوق أذون الخزانة، والأوراق التجارية، وشهادات الإيداع.

ويمكن بلغة أخرى أن نُعرف سوق النقد بأنها: السوق التي يتم من خلالها تغطية الوحدات ذات العجز المالي المؤقت من الوحدات ذات الفائض المالي التي ترغب في استثماره لأجل قصير كما يحدث عندما تصدر الدولة أذون خزانة لمواجهة نفقات حالية لحين ورود إيراداتها العامة كالضرائب بعد عدة شهور.

٢- سوق رأس المال: هي تلك السوق التي يتم التعامل فيها على أدوات مالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات، وتنقسم هذه السوق إلى نوعين من الأسواق يمكن توضيحهما كما يلي:

- سوق تشمل المؤسسات، تكون العلاقة فيها مباشرة بين الدائنين والمدينين، وقد تكون مصرفية مثل البنوك المتخصصة، وقد تكون غير مصرفية مثل صناديق الادخار وشركات التأمين.
- **سوق الأوراق المالية**: هي تلك السوق التي يتم التعامل فيها على أوراق مالية تتسم بطول آجالها مثل الأسهم والسندات، وتنقسم هذه السوق بطبيعتها إلى نوعين من الأسواق وهما: سوق للإصدار وسوق للتداول.

سوق الإصدار: هي السوق التي يتم التعامل فيها على الأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة، ولذلك يطلق عليها أيضًا مسمى السوق الأولية.

سوق التداول: هي السوق التي يتم التعامل فيها بيعًا وشراءً على الأوراق المالية السابق إصدارها في السوق الأولية، ولذلك تسمى أيضًا بالسوق الثانوية.

ثالثًا: سوق المال الإسلامية

يعتمد نظام الاقتصاد الإسلامي بطبيعته على مصادره من الكتاب والسنة، ومن هنا لابد أن تخضع جميع التعاملات بداخله لأحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن كونه نظام أخلاقي يأخذ في الاعتبار المعايير الأخلاقية وهذا من أهم ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي، وتأتي أسواق المال الإسلامية كنموذج عملي لنظام الاقتصاد الإسلامي، ولذلك نجد أن الإطار الشرعي يمثل أهم الضوابط الحاكمة لعمل سوق المال الإسلامية، فهي سوق تخلو من الربا، والغرر، والغش، والجهالة، والنجش، والكذب، والخيانة، والاستغلال، والاحتكار، والإسراف والتبذير... إلخ من المنهيات في الشريعة الإسلامية.

تقسم سوق المال الإسلامية إلى ثلاثة أسواق رئيسية:

أ- سوق النقد الإسلامية: وفي موضوع سوق النقد الإسلامية، فبكل أسف ولأن تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي على المستوى العالمي هو تطبيق جزئي، فلا يمكننا القول بأنه توجد تجربة لسوق نقد إسلامية، لأن لهذه السوق مؤسسات وأدوات، وتجربة الاقتصاد الإسلامي المعاصر لم تُطور أدوات مالية قصيرة الأجل لتتناسب مع هذه السوق، وقد يستثنى من ذلك بعض الدول التي حولت نظامها المصرفي بالكامل إلى نظام إسلامي مثل السودان.

ب- سوق التمويل بالمشاركة: هي سوق تعمل فيها مؤسسات تطبق صيغ العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها من العقود التي اتفق الفقهاء على تسميتها باسم العقود المسماة، وقد تفعل تلك المؤسسات أيضًا العقود غير المسماة وهي تلك العقود التي تستحدث لاستيعاب التطور في الحياة الاقتصادية بشرط عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وتظهر في هذه السوق البنوك الإسلامية.

هذه السوق يقابلها في الاقتصاد الوضعي سوق التمويل بالإقراض والاقتراض بفائدة، ويظهر في الاقتصاد التقليدي في هذه السوق البنوك المتخصصة.

ج- سوق الأوراق المالية الإسلامية: هي سوق للأوراق المالية ولكن لا تظهر فيها السندات وذلك لتأسيسها على نظام الفائدة المخالف للشريعة الإسلامية، بينما تظهر داخل هذه السوق الأسهم لأنها قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، ولكن يشترط عند التعامل مع هذه الأسهم داخل هذه السوق أن لا تكون لأنشطة مخالفة للشريعة الإسلامية، وبالرغم من عدم وجود مؤسسة مستقلة تمثل سوق أوراق مالية

إسلامية على أرض الواقع إلا أنه يمكن التغلب على ذلك بالتعامل داخل سوق الأوراق المالية التقليدية بشرط مراعاة الشروط السابقة.